

ووجه التيقن في بعض الاحكام من ان يكون المبني على شئك المتشبه متى لا يكاد يصح ان يكون
 ما يخص التشبيه بل يدور على التشبيه قطعاً كما ذكره المصنف ووجه الدعي ان ذلك المذكور
 لا يدل على التشبيه عند الكافي اذ لا يشبهه عنده بناء على شئك بل هو انما يدور على دعوى
 تقريره لا يحتاج وتبني عنده فتأمل قوله بحيث لا يقصد بالدعوى ويجعل له لعل الواو
 بمعنى مع في استواء الما والحشره ومرتبط بالمعنى لا بالنسبة فالمعنى المقصود لا يدعو
 مع جعل ذلك الامتثال مسلم المشرق في غنمه وجه التشبيه عنده يعني انه لا يقصد
 الامتثال بالدعوى ولا يجعل ذلك الامتثال مسلم المشرق غير محتاج الى الدليل بل يستدل
 بهما فيجعل التشبيه به كما انه يقال في التشبيه المسمى بها فيجعل المشبه به فكذلك يقال في تشبيه
 التشبيه ما فيجعل المشبه به فلهما استمدان ولا يعبر عن المشبه به باسم التشبيه بل يعبر عنه
 باسم نفسه بناء على الامتثال فلا يلزم ان يقال ان المذكره فيه انه يريد عليه ايضا ما
 من قوله في التشبيه ذات الاطلاق في جواب من يشبه الاسد ولا يمكن التوجه المذكور في قوله
 ههنا انما يريد عليه ما ورد على الامتثال من عدم استمول الكنية على مذهب الكافي اذ لا يشبه
 فيها على مذهب اصلا لا اصطلاحاً وهو ظاهر لا يفتأ قوله لا لولا انه فيها على مذهب
 على المشاكلة بل على دعوى تقرير الامتثال كما صرح بانها قبل بكا وورد عليه برده على الاولى
 ان يقال اتفق كلمة القوم على ان في تحريف المصنفه تثبتت سقلا في استعارة يا
 الكناية اصطوب حين القوم الاولى اعياناً بالقوم فانه بده للاصطواب بمعنى
 الاختلاف من فاعل متعدد كما تضاف واسما اليه بقوله اختلفت كلها ثم
 فتأمل قوله والاولى ان يقول اصطوبت القائلهم في شئته اقول لعله
 انما لم يقل بذلك تحريفاً عن الوقوع في الكذب اذ العلامة التقنيا في
 احدت قولاً راجعاً لمجرب قال في استخراج الكفا في عند قوله دعوى ينقضون عهد الله
 وهم بعض المتأخرين في هذا الكتاب بان الاستعارة بالكناية هي الاطلاق مصلاً
 من حيث كونها كناية عن استعارة الوجود الشبيهة وادراكها في الاعراض
 الكفا في كناية فقل منه يعني انه فهم من الكفا في معنى آخر غير ما يفهمه من واحد

بذلك

بذلك في الاستعارة قولاً راجعاً هذا لكن السيد الشريف والتقنيا في في طائفة
 المطول حيث قال ولعمري ان تشبيه هذا الفهم في مذهب الكافي سهر عظيم لم يشأ الا من
 في غفلت كيف ربما صحت في خلافه وبين ما ادعى في تلك الحاشية قال
 لم يجزم بثبوت هذا القول الرابع منها ولو يثبت اليه المصنف في هذا الكتاب بالامتنان
 بتركه والخص في المشقة فقد صحت عندنا في المصنف وان لم يشبه عليه قوله ذهب
 المصنف في مذهبهم لثبوتهم في الوجود ويكون الخفا رسماً سيحوي ريد
 من تقدم السكاكي في تشبيهه لذكره في مقابلة من بعده وهو الفقه يشع
 ان ان اصطلاح السكاكي على من تقدم السكاكي اصطلاحاً من ابياب البيان وانما
 في الفقه فيقول كل من تقدمه في امه وفيه مسامحة والمراد سلفك من تقدمك وجعل
 الخطا باعتبار كل من يسهل الخطاب كما في قوله في قوله في كل من يسهل من الامة
 لا يصح ان لا يخفى بل هو في سلفه كما يظهر في انما في قوله وكاتبه
 سمي اه اشارة الى المناسبة بين القوي والاصطلاح وحاصله انه من قبل
 اصطلاح العم على الخاف وهذا ان كان الالباب على الخوف في التعريف من قبل
 البني والسكاكي اوانه من قبل تشبيهه للمشيء به في تشبيهه وهذا اذا الخراب
 بالبعي قوله في المستعاد بالكناية الاستعارة بالاستعارة بالكتابة
 الاستعارة ان يسهل الخاف الاستعارة بالكتابة ويجعل الاولى ان الاستعارة بالكتابة
 الاسم الحقيقي عليه في مجال المتعارف بالكتابة اذ لا مستعار عند الخطيب بالكتابة
 وورد اما الاولى في كناية ما حله ههنا الى الاستعارة على كونه له حزية رانت
 حيزين بان كناية لا تتوقف على الحاجة اليه بل بحجة كون متقناً عليه في الاولوية
 واما ثانياً في انه اريد بالاستعارة بالكتابة الاستعارة بالكتابة فيغني عنها متناول
 مذهب الخطيب كما اعترف به يتكسب اصلاً ولو تولى الاستعارة في الموضع
 الاستعارة وادراكها الموضع في الموضع فلا يصح العمل عليه في التشبيه به وان
 اريد ما يطلق عليه لفظ الاستعارة بالكتابة لزم ان يكون التعريف جامعاً